

مرفقات جدول اعمال الجمعية العامة

بيان ووصف عن الشركة التي يمارس العضوف فيها نشاط منافس

اسم الشركة	شركة المركز الطبي الدولي
الاسم	م. طارق بن عثمان القصبي
المنصب بالشركة المنافسة	عضو في مجلس الإدارة
وصف الشركة	تتمثل أنشطة شركة المركز الطبي الدولي في إنشاء المستشفيات والتشغيل الطبي للمستشفيات والمجمعات الطبية العامة ومراكز خدمات النقل الإسعافي ومراكز الخدمات الطبية المنزلية ومراكز الرعاية عن بعد الطب الاتصالي.
ملكية شركة دله للخدمات الصحية	٢٧,١٨ %

اسم الشركة	شركة المركز الطبي الدولي
الاسم	أ.محي الدين بن صالح كامل
المنصب بالشركة المنافسة	نائب رئيس مجلس الادارة
وصف الشركة	تتمثل أنشطة شركة المركز الطبي الدولي في إنشاء المستشفيات والتشغيل الطبي للمستشفيات والمجمعات الطبية العامة ومراكز خدمات النقل الإسعافي ومراكز الخدمات الطبية المنزلية ومراكز الرعاية عن بعد الطب الاتصالي.
ملكية شركة دله للخدمات الصحية	٢٧,١٨ %

اسم الشركة	شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه
الاسم	أ. فهد بن عبد الله القاسم
المنصب بالشركة المنافسة	عضو في مجلس الإدارة
وصف الشركة	تملك وتشغيل المستشفيات والمنشآت والمراكز الصحية وصيانتها والصيديات ومراكز التجميل وإقامة وتملك وإدارة وصيانة وتشغيل مخازن الادوية، تجارة الجملة في المعدات والأجهزة الطبية وأجهزة معدات الاسنان ومعدات المختبرات، تنفيذ برامج تعليم وتدريب في المجالات الطبية وعمل المستشفيات
ملكية شركة دله للخدمات الصحية	٣١,٢١ %

بيان ووصف عن الشركة التي يمارس العضو فيها نشاط منافس

اسم الشركة	شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه
اسم العضو	د. محمد بن راشد الفقيه
المنصب بالشركة المنافسة	رئيس مجلس الإدارة
وصف الشركة	تملك وتشغيل المستشفيات والمنشآت والمراكز الصحية وصيانتها والصيديات ومراكز التجميل وإقامة وتملك وإدارة وصيانة وتشغيل مخازن الادوية، تجارة الجملة في المعدات والأجهزة الطبية وأجهزة معدات الاسنان ومعدات المختبرات، تنفيذ برامج تعليم وتدريب في المجالات الطبية وعمل والمستشفيات
نسبة ملكية العضو	يملك الدكتور محمد الفقيه مانسيته ١٨,٢٠ % (ملكية مباشرة) في شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه.
ملكية شركة دله للخدمات الصحية	٣١,٢١ %

التاريخ: ٢٥/٠٣/٢٠٢٥ م

السادة مساهمي شركة دلالة للخدمات الصحية

المحترمين

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تبليغ مجلس الإدارة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

إشارة إلى الفقرة (١) من المادة (٧١) من نظام الشركات، والتي تنص على أنه "مع مراعاة حكم المادة (السابعة والعشرين) من النظام، يجب على عضو مجلس الإدارة فور علمه بأي مصلحة له سواء مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تكون لحساب الشركة، أن يبلغ المجلس بذلك، ويثبت هذا الإبلاغ في محضر اجتماع المجلس عند اجتماعه. ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في المجلس والجمعيات العامة. ويبلغ المجلس الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لعضو المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرفق بالإبلاغ تقرير خاص من مراجع حسابات الشركة يعد وفق معايير المراجعة المعتمدة في المملكة".

وبناءً عليه، نود إبلاغكم بأنه قد تم تنفيذ عدد من الأعمال والعقود مع أطراف ذات علاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، والتي يملك فيها بعض أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه، لإطلاع السادة المساهمين والإحاطة.

م	طبيعة العمل أو العقد	مبلغ العمل أو العقد	مدة العمل أو العقد	شروط العمل أو العقد	اسم العضو/ كبار التنفيذيين أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم
١	دعم فني مع الشركة الفنية لتوطين التقنية	٦,٦٣٥,٦١٧ ريال	سنة	لا يوجد شروط تفضيلية	رئيس مجلس الإدارة، م. طارق بن عثمان القصبي، بصفته شريكاً في الشركة الفنية لتوطين التقنية، بالإضافة إلى تولي ابنه، أ. عبد الله بن طارق القصبي، منصب رئيس مجلس إدارة الشركة ذاتها.
٢	استشارات إدارة مع شركة دلالة للخدمات الصحية	١,٣١٩,٧٣٦ ريال	سنة	لا يوجد شروط تفضيلية	رئيس مجلس الإدارة، م. طارق بن عثمان القصبي
٣	استشارات مالية مع شركة الجزيرة للأوراق المالية	٤٠٠,٠٠٠ ريال	سنة	لا يوجد شروط تفضيلية	رئيس مجلس الإدارة، م. طارق بن عثمان القصبي كونه رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للأوراق المالية

م	طبيعة العمل أو العقد	مبلغ العمل أو العقد	مدة العمل أو العقد	شروط العمل أو العقد	اسم العضو/ كبار التنفيذيين أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم
٤	- رسوم هيكلية صندوق واحدة النخيل العقاري - رسوم إدارة صندوق واحدة النخيل العقاري كون شركة الجزيرة للأوراق المالية مديرا لصندوق واحدة النخيل العقاري	- رسوم هيكلية الصندوق تبلغ ٠,٥% من رأس مال صندوق واحدة النخيل العقاري البالغ (٦١٣,٠٤٣,٠٥٥) ريال سعودي، بقيمة (٣,٠٦٥,٢١٥) ريال سعودي تدفع لمرة واحدة، ويتم دفعها بالتساوي بين ملاك الوحدات في الصندوق، بما فهم شركة دله الصحية. - رسوم إدارة صندوق واحدة النخيل العقاري تبلغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، تدفع بالتساوي بين ملاك الوحدات.	مدة الصندوق خمسة سنوات قابلة للتمديد	لا يوجد شروط تفضيلية	رئيس مجلس الإدارة م. طارق بن عثمان القصبي كونه رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للأوراق المالية
٥	تأجر محل لصالح شركة جود الحلى	٩٩٥,٥٤٦ ريال	سنة	لا يوجد شروط تفضيلية	نائب رئيس مجلس الإدارة، أ. محي الدين بن صالح كامل، بصفته شريكاً وعضواً في مجلس إدارة شركة جود الحلى
٦	توفير تذاكر سفر للموظفين من وكالة دارين للسفر والسياحة	٨,٧٧٧,٧٣١ ريال	عقد سعري لمدة سنة واحدة يتجدد تلقائياً لمدة مماثلة	لا يوجد شروط تفضيلية	١- نائب رئيس مجلس الإدارة، أ. محي الدين بن صالح كامل. ٢- عضو مجلس الإدارة، أ. عمرو بن محمد كامل. حيث يشغل أ. محي الدين بن صالح كامل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة البركة القابضة، بينما يعد أ. عمرو بن محمد كامل من كبار التنفيذيين في شركة دله البركة القابضة. وتُعد شركة دله البركة القابضة من كبار المساهمين في شركة دله للخدمات الصحية، كما أنها المالكة لوكالة دارين للسفر والسياحة.

م	طبيعة العمل أو العقد	مبلغ العمل أو العقد	مدة العمل أو العقد	شروط العمل أو العقد	اسم العضو/ كبار التنفيذيين أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم
٧	استشارات هندسية من خلال شركة خالد الفقية للاستشارات الهندسية	١,٤٧٩,٧٠٧ ريال	سنة	لا يوجد شروط تفضيلية	عضو مجلس الإدارة، د. محمد بن راشد الفقيه، كونه شقيق م. خالد بن راشد الفقيه
٨	لوازم مكتبية وقرطاسية من قبل شركة جرير للتسويق	٨٣,٠٢٧ ريال	سنة	لا يوجد شروط تفضيلية	عضو مجلس الإدارة، أ. فهد بن عبد الله القاسم، بصفته عضوًا في مجلس إدارة شركة جرير للتسويق
٩	بيع الأراضي المملوكة لشركة دله للخدمات الصحية الواقعة بحي النخيل لصالح صندوق واحة النخيل العقاري بالإضافة إلى الحصة النقدية مقابل إصدار وحدات عينية في الصندوق .	١٩٥,٦٥٢,٣١٥ ريال + الحصة النقدية ٨,٦٩٥,٣٧٠	مدة الصندوق خمسة سنوات قابلة للتديد	لا يوجد شروط تفضيلية	نائب رئيس مجلس الإدارة أ. محي الدين بن صالح كامل، بصفته نائب رئيس مجلس إدارة شركة دله العقارية ومساهمًا فيها، باعتبارها أحد فلاك الوحدات في صندوق واحة النخيل العقاري

اسم العضو	المنصب	التوقيع
المهندس / طارق عثمان عبدالله القصبي	رئيس مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
الأستاذ / محي الدين صالح عبدالله كامل	نائب مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
المهندس / طلال بن إبراهيم الميمان	عضو مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
الأستاذ / فهد بن عبدالله القاسم	عضو مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
الأستاذ / عبدالله بن تركي السديري	عضو مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
الدكتور / محمد بن راشد الفقيه	عضو مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
الأستاذ / عمرو بن محمد كامل	عضو مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
المهندس / محمد بن نبيل حفي	عضو مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	
الأستاذ / خالد بن محمد الصليح	عضو مجلس إدارة شركة دلهة للخدمات الصحية	

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة دله للخدمات الصحية بشأن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة دله للخدمات الصحية

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة دله للخدمات الصحية ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات. والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت أو سيتم تنفيذها من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لما هو مفصل أدناه ("الموضوع محل التأكيد") وفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل مجلس إدارة شركة دله للخدمات الصحية ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت أو ستنفذ من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة رقم (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤولية شركة دله للخدمات الصحية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالية من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة دله للخدمات الصحية بشأن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات (يتبع)

للسادة مساهمي شركة دله للخدمات الصحية (يتبع)

مسؤولية شركة دله للخدمات الصحية (يتبع)

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات المراجعة أو الفحص للمعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من المكتب تصميم وتطبيق وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزامنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة دله للخدمات الصحية بشأن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات (يتبع)

للسادة مساهمي شركة دله للخدمات الصحية (يتبع)

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة حيث يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملة (المعاملات) و/أو العقد (العقود) ذات العلاقة؛
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المذكورة في التبليغ على أساس العينة؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح رقم (١٣) من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

الاستنتاج

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

التقييد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة يحصل على حق الحصول على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي مسؤولية عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

فهد مبارك الدوسري
رقم الترخيص ٤٦٩



الرياض في ١ ذو القعدة ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٢٩ أبريل ٢٠٢٥ م

نتائج المراجعة السنوية

تشكلت لجنة المراجعة وفقاً للمادة (54) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وتتلخص مهامها ومسئولياتها فيما يلي:

- 1- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية للتحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المكلفة بها.
- 2- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- 3- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- 4- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين بعد التأكد من استقلالهم وفصلهم وتحديد أنعابهم.
- 5- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملاحظات اللجنة عليها.
- 6- دراسة ملاحظات المحاسبين القانونيين على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
- 7- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها.
- 8- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها.

هذا وقد عقدت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2024م وفيما يلي بيان بعضوية اللجنة وسجل الحضور خلال العام:

م	الاسم	طبيعة العضوية	عدد الاجتماعات (4)			
			03/10	05/12	08/04	11/07
1	أ. فهد عبدالله القاسم	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓
2	أ. عبدالله تركي السديري	عضو	✓	✓	✓	✓
3	أ. عبدالرحمن صالح الخليفي	عضو	✓	✓	✓	✓
4	أ. خالد محمد الصليح	عضو	✓	✓	✓	✓

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة لتنفيذ خطة المراجعة السنوية المبينة على تقييم المخاطر والمعتمدة من قبل اللجنة لتقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال أخذ عينات للأنشطة المخطط مراجعتها بهدف فحصها للتأكد من مدى فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المصممة والمطبقة، كذلك تقوم اللجنة بمناقشة المراجع الخارجي حول تخطيط وتنفيذ أعمال الفحص و المراجعة السنوية بناءً على معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية للحصول على درجة معقولة من التأكد أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، وبناءً على نتائج الفحص المنفذة خلال العام من قبل المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية فإن نتائج هذا الفحص لم تبين أي قصور هام أو تغير جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة، مع وجود عدد من الملاحظات التي زودت اللجنة بها الإدارة التنفيذية، وتم الاتفاق على الإجراءات التصحيحية اللازمة مع تحديد المدة الزمنية للتصحيح ورفع تقارير دورية بذلك للجنة المراجعة، كما ننوه انه لا يمكن التأكيد على الشمولية المطلقة لعمليات الفحص والتقييم التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لأن عملية المراجعة في جوهرها تستند إلى أخذ عينات من الأنشطة . هذا وتعمل إدارة المراجعة الداخلية بشكل حثيث مع الإدارة التنفيذية للشركة للحفاظ على مستوى مقبول وفعال لكفاءة نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.

فهد بن عبدالله القاسم
رئيس لجنة المراجعة